

✱ - تمهيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

✱ - المقال الأول :

✱ - إشكالية المنهج

فى النقد الأدبي العربي الحديث (١)

.....

تكمن قيمة المنهج فيما يحمله من قُوَّةٍ إجرائية ؛ بغض النظر عن خلفيته الفكرية وشُحنته الأيديولوجية ؛ ومن ثمَّ تظهر صلاحيته عند التطبيق ؛ فالحكمُ المُسبقُ على هذا المنهج أو ذاك بالسلب أو الإيجاب هو أحد مظاهر الأزمة التى تعصف بالخطاب النقديّ العربيّ الحديث ؛ فهناك من النُّقاد من يُجاهر بمُعاداة منهج أو مناهج ؛ بِحُجَّة أنها تستند إلى التراث وتلتمس الحُلَّ فى كل قديم ؛ رافعاً راية الحداثة ؛ مُعتقداً أنها الثورة على كُلِّ قديم ؛ وفريق آخر يتخذ داخل التراث مُعادياً لِكُلِّ وافدٍ جديدٍ .

والحقيقة أن الخطاب العربيّ الحديث بصفةٍ عامَّةٍ فى مجال : النقد ؛ والفكر ؛ والثقافة ؛ والمجتمع ؛ والسياسة ؛ عرف اتجاهين مختلفين ؛ واندرج تحت كُلِّ اتجاهٍ تيارات كثيرة ؛ ومذاهب عديدة ؛ من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ؛ مما أحدث أزمةً أدَّت من جُملة ما أدَّت إليه إلى التمزُّق والخلاف ؛ وقد حسب

(١) - للدكتور: العيد جلولى .

قومٌ أن هذه الفوضى مرحلة انتقالية ستُفضى - عاجلاً أم آجلاً - إلى النظام والانتظام؛ قياساً إلى ما عرفته الأمم الأخرى من مراحل فوضوية سبقت نشوء نظام جديد كان يبحث عن شرعيته .

لكن المُلحق : أن مرحلة الفوضى العربية - إن صَحَّت التسمية - قد تطاولت ؛ وما زالت تتفاقم منذ عقود !! ؛ منذ حملة نابليون على مصر وما صاحبها من انقسام بين المفكرين ؛ وما تولّد عنها من إحساسٍ فظيع بين عالمٍ غربيٍ ينهض ويحقق نجاحات في كُلِّ الميادين بما فيها الأدب والنقد ؛ وعالمٍ شرقيٍّ أَفْلَلَ نجمُ حضارته ؛ وراح يَغطُّ في سُبُاتٍ عميق ؛ وهذا الإحساس الفظيع - وربما الإحساس بالنقص - هو الذى أدّى في الأخير إلى أن يتهافت فريقٌ من المفكرين والمُتقفين والتُّقّاد إلى استيراد ثقافة الغرب المُعلّبة ؛ ومنها المناهج النقدية - بِحُجَّةٍ وبغير حُجّة - ؛ وهُنا تتمثل أماننا مقولة ابن خلدون :

« إن المغلوب مُولعٌ - أبداً - بالاقْتداء بالغالب فى شعاره وزِيّه ونُحْلته وسائر أحواله وعوائده ؛ والسبب فى ذلك : أن النَّفْسَ - أبداً - تعتقد الكمال فىمن غلبها وانقادت إليه ؛ إما لنظره بالكمال بما وَقَرَ عندها من تعظيمه ؛ أو لما تُغالط به من أن انقيادها ليس لِغُلْبٍ طَبِيعِيٍّ ؛ إنما هو لكمال الغالب ؛ فإذا غالطت بذلك واتصل لها ؛ حَصَلَ اعتقادٌ ؛ فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبّهت به ؛ وذلك هو الاقتداء ؛ أو لما تراه - والله أعلم - من أن غُلْبَ الغالب لها ليس بعصبيّة ولا قُوّة بأس ؛ وإنما هو بما انتحله من العوائد والمذاهب ؛ تُغالط أيضاً بذلك عن الغُلْب ؛ وهذا راجعٌ للأول . » .

وهكذا تسرّب للثقافة العربيّة شعارُ الغرب وزيّهُ ونخلته - على حدّ تعبير ابن خلدون - ؛ فظهرت التيارات والمذاهب والمدارس والمناهج في كلّ مناحي الحياة ومجالاتها ؛ وتداخلت وتصارعت دون تمثّل جيّد أو تلقّ سليم ؛ مما ولّد الفوضى كما رأينا .

وإذا عُدنا إلى ساحة النقد : فإن هذه الفوضى تظهر بجلاءٍ من خلال ذلك التباين والاختلاف بين النّقّاد العرب في تمثّل المناهج الوافدة ؛ أو في استلهاهم مناهج من تراثنا القديم ؛ ومن هنا انقسم النّقّاد إلى مجموعتين : - واحدة تعتمد المناهج الغربيّة الحديثة يكلّ ما لها من حُمولة حضاريّة ؛ فكريّة ؛ وأيديولوجيّة ؛ تجعل منه خطاباً نقديّاً مُعرباً أكثر منه عربيّاً ؛ نلمس آثاره السلبية في شكل اغترابٍ جزئيٍّ أو كليٍّ ؛ يطبع مختلف أطرافه : موضوعاً ؛ وتأليفاً ؛ وتلقياً .

- وأخرى تُوظفُ مناهج عربيّة أصيلة ؛ تمتد جذورها لتضرب في عمق التاريخ العربيّ ؛ أيّام ازدهار الحركة الأدبيّة عامة ؛ والنقدية منها على الخصوص ؛ مع أعلامها المرموقين ؛ أمثال : الجرجانيّ ؛ والجاحظ ؛ وقدامة ؛ وابن سلام ؛ إلى آخر القائمة الطويلة .

والسؤال الذي يُطرح في هذا المجال :

هل استطاع دُعاة الحداثة من النّقّاد أو من الأدباء أن يؤسّسوا قواعد نهائيّة للنقد العربيّ الحديث والمعاصر ؛ وللشعر العربيّ الحديث والمعاصر ؛ بحيث يُمكن القول : هذا هو النقد العربيّ المعاصر ؛ وهذا هو الشعر العربيّ

المعاصر ١١٩.

لأنَّ معظم الدارسين العرب يُقرُّون بعدم وجود نقدٍ عربيٍّ حديثٍ؛ وإنما ثمة نقد حديث يقتات على فتات موائد النقد الغربيِّ؛ وليس ثمة قصيدة معاصرة؛ وإنما ثمة نُسخة مُشوَّهة للقصيدة الغربيَّة ١٢٠.

وهل استطاع من جهةٍ أخرى دُعاة العودة إلى التراث أن يستلهموا منه مناهج قادرةٌ على أن تكون البديل الناجح للتيارات الوافدة والمناهج الغربيَّة المُستحدثة ١٢١.

وهل استطاعوا أيضاً أن يُعيدوا استنساخ السموأل و المهلهل والقطاريف الأوائل ١٢٢.

والحقيقة التي أثبتتها الواقع؛ وألحَّ عليها أكثرُ من ناقدٍ؛ هي:
أن المنهج النقديَّ لا يُقاس بِقدِّمِهِ أو جِدَّتِهِ؛ وإنما في تطبيقه وتَمَثُّله؛ والحُكم عليه بعد ذلك؛ وهذا ما ذهب إليه عبَّاس الجراري في كتابه ﴿خطاب المنهج﴾؛ حيث يقول:

«إنَّ قيمة المنهج ليست كامنةً فقط في نوع الأدوات التي استعملها الباحث؛ سواء أكانت صالحة أو غير صالحة؛ لمجرد أن البحث؛ أو أن موضحة تقتضى نوعاً ما من المناهج؛ ولكن قيمة أيِّ منهجٍ رهينة بما يُحقِّقه في نطاق رؤيته وهدفه...؛ وأودُّ أن ألفت النظر إلى قضيةٍ أساسيةٍ أُلحُّ عليها؛ وإن أغفلها الكثيرون ممن يأخذون ببعض المناهج؛ وهي:
أنه يجب أن نعتز بتعدد هذه المناهج؛ وبأننا قد نقبل بعضها وقد نرفض

بعضها الآخر؛ ولكننا حين نفعل لا ينبغي أن نراعى مُنطلقاتها الفلسفية؛ وإنما علينا أن نراعى مدى صلاحيتها وطواعيتها لموضوع الدرس.»

فالمنهج كالكائن الحي؛ يُصيبه ما يصيب الكائن من الأمراض والعلل؛ ويُدرکه ما يدرك الكائن من العجز والشيخوخة؛ فيتحول إلى أشلاء بالية؛ لأن المناهج مهما تكن؛ يأتى عليها يومٌ بعد أن تُعطى كل ثمارها؛ فتفقد خصوبتها؛ وتُصبح عاجزة عن أن تفيدنا بشيء؛ أو أن تُعرفنا بجديد؛ ولذا فإن أنجع ما يكون حديثنا عن المناهج: ليس فى ضبط قواعده وتحديد أَدقَّ تحديد؛ ولا عندما يقوم وحده كصرحٍ نَسَقىٍّ أو معيارىٍّ؛ ولكن عندما يكون خصباً هنا والآن.

وانطلاقاً من هذا الوعى بالمنهج وخصوصيته؛ فلا وجود لمنهج صالح على الدوام؛ وصالح لكل الموضوعات؛ فما يصلح الآن قد لا يصلح فى المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد؛ وما يصلح لموضوع قد لا يصلح لموضوع آخر؛ فكل موضوع أو نص هو فريدٌ من نوعه؛ لا يُقاس به غيره؛ وما ثبت نجاحه فى ثربة مُعينة؛ قد لا يحرز ذلك النجاح فى ثربة أخرى؛ فالمسألة هنا تبقى نسبية؛ والمحك الحقيقى؛ والفيصل فى هذه المسألة: هو التطبيق؛ ونحن حين ننظر فى محاولات تُقادنا فى المرحلة الحديثة المعاصرة: نجد أنهم سعوا إلى التوسل ببعض مناهج النقد الجديد التى أعطت ثماراً كُليةً أو جزئيةً عند الغريبين؛ ولكن سعيهم لم يتجاوز التجريب الذى لم يُتَح له أن يتم دون الوقوع فى الخلل؛ وهو خللٌ مرْدُهُ إلى أن التطبيق لم يكن مُتقناً وسليماً؛

وما كان له أن يأتي على الوجه الأنسب بسبب الاختلاف الذي يمس نوع المعطيات ومدى تأثيرها حين تكون مُستخلصة من بيئة ويحاول إلصاقها ببيئة أخرى من جهة؛ والذي يمس طبيعة التعبير وأداته وكل ما يرتبط بهما من جهة أخرى.

ومادامت الساحة الفكرية بصفة عامة؛ والساحة النقدية على وجه الخصوص: تضم هذين الفريقين؛ فالمعول عليه في هذا المجال: هو خلق ثقافة الحوار بين المناهج المختلفة؛ والتيارات المتنوعة؛ والمدارس المتعددة؛ وهو حوار يتقاطع مع حوار الحضارات والثقافات؛ ويُفضي إلى نزاع فتيل التوتر بين الفريقين؛ ويكون في الأخير سبيلاً لحل هذه الأزمة المتعددة الجوانب؛ ذلك أن قضية المنهج في طليعة اهتمامات الدارسين والنقاد العرب؛ إذ يرونها حجر الزاوية لتجاوز الأزمة التي يُعانيها الفكر؛ وكذا تخطي الواقع في شتى مظاهر مُعاناته؛ إلا أن عرضها مفصولة عن السياق المعرفي ومجموع مُكوّنات الذات وحواجز الإبداع: يجعل التناول مبتوراً؛ لا يُفضي إلى رؤية صحيحة ومُتكاملة؛ تُبلور حقيقة المنهج؛ وتُتيح التحكم فيه بحل إشكاليته.

فأزمة المنهج جزء من الأزمة الشاملة؛ وأي علاج يتناول المنهج معزولاً عن سياقه العام: يكون العلاج ناقصاً مُبتسراً؛ وربما فاشلاً مُميتاً.

ومرد ذلك: أن اختيار منهج مُعين؛ أو مجموعة من المناهج: إنما ينطلق من قناعات مُعينة لها مرجعيات أيديولوجية؛ ومن ثم: فالاختيار ليس بريئاً ولا عفويّاً.

إن الانغلاق داخل التراث والتوقع فيه ؛ وحفر الخنادق ؛ وإقامة الحصون والقلاع : للمحافظة على الخصوصيات الدينية والقومية ؛ ومواجهة ما كان يُسمى : الغزو الثقافي : لم يعد اليوم لعبة تسلى ؛ خصوصاً فى عصر ثورة الاتصالات والمعلومات ثورة الفاكس والإنترنت وأطباق البث والالتقاط ؛ حيث فقد المكان معناه يوم فقد حدوده بفعل الوسائل العابرة للحدود ؛ وهذا ما عناه بول كينيدى حين قال :

« سوف ينزعج معظم الناس إلى حد كبير إذا ما واجهتهم تلك الفكرة التى تقول : إن الدولة القومية فى طريقها لأن تغدو شيئاً من مخلفات الماضى . » .

وفى مُقابل ذلك : فإن الارتقاء فى أحضان الآخر ؛ والانسلاخ من التراث ؛ والوقوع فى براثن التبعية والاستلاب : ليس هو البديل لمواجهة هذه التحديات ؛ ولا شك أن المنطق السليم ؛ والواقع الراهن : يرفضان هذين السبيلين : لعقمهما .

ولعلَّ حلَّ هذا الإشكال الحضارى فى ظلَّ الموجة الحضارية الثالثة - وهى الموجة المعلوماتية - بعد أن تخطى العالم الموجة الحضارية الثانية - وهى الموجة الصناعية - :

هو الانفتاح المُقيّد بشروط موضوعية ؛ تضبط حدوده وتوجهاته ؛ وتحافظ للذات على خصوصياتها وتمايزها ؛ التى بدونها لن تجد مكاناً فى الخريطة الحضارية الكونية ؛ شريطة أن لا تبلغ هذه المحافظة حدَّ الانغلاق ؛ فتقلب

لتقوُّع: يَسُدُّ الأبواب؛ ويُكْرَسُ التخلُّف.

وأن لا يبلغ هذا الانفتاح حَدَّ الانسلاخ؛ فينقلب إلى انفتاح: يكسر الأبواب ويهدم الخصوصيات.

لاشكَّ أن الانفتاح المُقَيَّد بشُرُوط: هو الحَلُّ التوفيقى الذى يأخذ بعين الاعتبار الوضع الحضارى الحالى يَكُلُّ أبعاده وسماته؛ بين ثرائنا القديم الذى هو من إفرازات الماضى الذى لم يَعُدْ له وجود - من جهة -؛ والحضارة الغريبة الحديثة التى تتجاوزنا مُعطياتها بمراحل كثيرة - من جهة أخرى -؛ مما سيعمل - دُون شكٍّ - على تمكيننا من قواعد المعرفة المعاصرة؛ ويُرسِّخ جُذورها فى تُربتنا؛ بعيداً عن التبعية والاستلاب.

وفى اختيارنا لهذا الحَلِّ التوفيقى: يجب أخذ الحيلة والحذر؛ حتى لا نسقط فى التلقيق بدل التوفيق.

وهذا يتطلب أمرين:

- أولهما: الرُّجُوع إلى ثرائنا العلمى؛ وَسَبْرِ أغواره؛ واكتشافه من جديد: لحصر العناصر المعرفية والمنهجية؛ واستحضار ما هو منها حىٌّ وملائمٌ: لتوظيفه كما هو؛ أو ما هو قابلٌ للتطوير قبل التوظيف؛ وكذا لاستخلاص ما هو صالحٌ: لننتقل منه؛ أو نستوحى أو نستمد بعض ما يُقوِّى فينا قدرة الإبداع؛ أو يفتح أبوابه.

- وثانيهما: التفتُّح بوعىٍ وعمقٍ وحريةٍ على تراث الغرب؛ وبوجدٍ: فى شتى نواحيه ومختلف ميادينه؛ ليس لِحَرْدِ إتباعه والبقاء فى مؤخرة الركب لاهثين

خلفه : ولكن لاكتساب المقومات التي أهّلته للتقدّم ؛ وامتلاك المفاتيح التي بدونها يبقى مسدوداً أيُّ بابٍ في وجهه يريد دخوله وارتياحه ؛ وبدون هذا الامتلاك وذلك الاكتساب : سوف نظلُّ مُجرّد مُستهلكين لما يتبقى من فُتاتٍ يلفظه الغير .

إن إجراء هذه العملية يتطلّب وسائل وإمكانيّات : تقوم على مدى إحساسنا بالواقع الذي نعيشه ؛ ومدى الرّغبة في تغييره ؛ والقُدرة على هذا التغيير ؛ كما تقوم على معرفتنا بالذات والكيان ؛ وتحديدنا للغايات والأهداف ؛ ونظرتنا الموضوعيّة للآخر في غير قبُولٍ أو رفضٍ مُسبقين ؛ وتقوم قبل هذا وبعده على الوعي الصحيح بالعملية : لفهمها ؛ وإدراكها ؛ واستيعابها في حقيقتها وعمقها ؛ بعيداً عن أيّ جدلٍ عقيم ؛ لا يستند إلا على مُجرّد التحيز والخصومة .

